الأبعاد الجنوسية للعمل المأجور بالجزائر

الأستاذة : شارب دليلة
قسم علم الاجتماع جامعة وهران

ملخص:

Résumé :

هـــذه الدراســـة هـــي مقاربـة مـن النـوع الـذي يـدمج النســاء فــاعلا اجتماعيــا، ممــا يمـنحهن بعـض الرؤيـة. وهـي تتضـمن تجـاوزا لهيمنـة الصـورة الذكوريـــة في تحليـــل الظـــواهر الإنســـانية، الصـــورة التـــي لا تستطيع أن تعكس مجموع الواقع الاجتماعي.

لقد أصبح عمل النساء والعمـــل النســـوي المـــأجور والرســـمي ظـــاهرة لا يمكـــن تجاهلهـا، سـواء عـلى المسـتوى المجتمعـــي، أم عـــلى مســـتوى الفائدة التي تجلبها للبحث.

Une approche du genre qui intègre les femmes comme actrices sociales en leur permettant une certaine visibilité, implique un dépassement du postulat de l'unicité de l'image du masculin dans l'analyse des phénomènes humains, image qui ne peut mettre en exergue la totalité de la réalité sociale.

Le travail des femmes en général et le travail féminin salarié formel en particulier, est devenu un phénomène incontournable, au niveau sociétal mais également par l'intérêt que lui porte de plus en plus la recherche.

Pour mieux saisir l'expérience Algérienne du travail salarié formel des femmes, il est nécessaire d'évoquer les conditions qui ont aidé à son émergence comme forme nouvelle d'activité même si, par ailleurs, faut-il le rappeler, les femmes ont toujours travaillé.

Il est également important de comprendre le rapport des femmes à ce type de travail, par le quel elles se réapproprient, et réinterprètent les valeurs sociales existantes, produisant par cette dynamique une nouvelle réalité du travail salarié avec ses contradictions

ولإدراك التجربة الجزائرية في العمل المأجور للنساء فانه من الضروري التطرق للشروط التي ساعدت على ظهور أشكال جديدة من النشاطات، على الرغم من أن النساء كن دوما يعملن.
كما أنه من الأهمية أن نفهم علاقة النساء بهذا النمط من العمل.

et paradoxes.
En effet, cette nouvelle réalité place les femmes travailleuses au seuil d'une identité nouvelle en passant d'une minorité marginale à une minorité visible, actrice d'une manière ou d'une autre du changement social que l'on ne peut ignorer ;Ceci malgré le faible taux d'occupation, et l'absence d'un projet social influant concernant la participation des femmes au monde du travail rémunéré.

مقدمة:

عرفت الدراسات والأعمال حول العمل المأجور إنتاجا وافرا يشهد له التاريخ الحديث، وتناولته بالتحليل مختلف المدارس والمذاهب والتخصصات؛ قدمت للمعرفة خطابا ذكوريا شافيا حول وضع الرجال في هذا المجال. وعليه ستكون معالجة هذا الموضوع من عدم اعتبار الذكر الوجه الوحيد للظواهر الإنسانية، فالتجربة الإنسانية ليست سابقة عن وجودها؛ بل هي ما تصوغه القيم الاجتماعية الثقافية لمعاني الذكورة والأنوثة ومدى تأثير الفاعلين في ذلك.

إن الهدف من اختيار هذا المنحى لفهم تجربة العمل المأجور النسوي على الخصوص، ليس بغرض الريادة في هذا المجال، فحمولتها ثقيلة علينا، وإنما للمساهمة المتواضعة في إرساء الدراسات الجنوسية (النوع الاجتماعي) في معاهدنا وجامعاتنا كجزء من الدراسات الاجتماعية المختلفة، نظرا لما أنجز في هذا المجال من قبل العديد

من الباحثات والباحثين، ومساهمتهم الفعالة في جعل الظـواهر الإنسـانية أكثـر قابليـة للإدراك.

كما أن هذه الدراسة تقتصر على العمل المأجور الرسمي دون غـيره مـن أنـواع العمل والشغل الأخرى، فهي بالتأكيد لا تقل أهمية في صنع خريطة الواقع الاجتماعي، والإسهام في توجيه مصائر الفضاء العام على الخصوص.

والتطرق للعمل المأجور يعتبر منفـذا لفهـم جـزء مـن واقـع الفضـاء العـام باعتباره الفضاء الذي يعترف بشرعية تواجد الرجال فيه، ويرتبك حين ولوجه النساء. سمحت لنا هذه الملاحظة ، برصد تجلّيات مختلف تمثلات المجتمـع وممارسـات نسـاءه ورجاله في كيفيّة صنع تجربة العمل المأجور. وقصد تتبع أثر بناء ظاهرة العمل المـأجور عند النساء والرجال، واختلاف مسـاراته عنـدهما – مهـما بـدت متشـابهة في مجملهـا – ارتأينا الوقوف على العناصر التي ساعدت على ظهوره، وبصـم ذكورتـه، والعلاقـات التي حيكت معه، ومختلف أبعاد الواقع التي ميزته.

1. ذكورة العمل المأجور:

يمكن اعتبار العمل المأجور ظاهرة اجتماعية حديثة نسبياً، وهي ظاهرة كثيرا ما يكون مردّ بدايتها للفترة الاستعمارية، تطورت بعدها مع النزوح الريفي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال، فنتج عن الهجرة الداخلية الريفية نحو المدن خاصة مع توسـع النسـيج الصناعي الذي أنجزته الجزائر في السبعينات؛ عمالة صناعية بوجه ذكوري، لم تمثل النساء فيها إلا نسبة ضئيلة من اليد العاملة الأجيرة، محتملة، وهامشية. ومع ذلك فهي الوجه الآخر لواقع العمل المأجور بالجزائر.

عرفت الجزائر، تجربة العمل المأجور إثر استيلاء الاستعمار على الأراضي الخصبة، وإفقار الجزائريين، جرّاء تطبيق قانوني سينتوس كونسيل (Sénatus -consulte) سـنة

1863، وفارني (warnier) سنة 1873، اللذين استهدفا القضاء على توازن النظام الزراعي القائم، وتحويل بعضهم من رجال الأهالي إلى يد عاملة أجيرة في مزارع الكولون التي عرفت تحديثاً، واعتماداً على الإجارة كوضع جديد.

كما أسهم الجيش الفرنسي في "خلق قسط مهم من المهن الإجارية، كالحَرْكة[1] أو الأشغال العمومية، والورش وغيرها. وتولّت مصالح "القطاعات الإدارية المخصصة للأهالي" أو ما كان يعرف باسم(S.A.S) أهم عمليات تحويل أنظار الأهالي عن الأراضي، وما تبعها من خلق مهن مختلفة ومتنوعة؛ وذلك بإضفاء صفة مهنيّة على كل شخص يمارس نشاطات معيّنة، مهما كانت حداثة فترة ممارستها"[2]. وأُطلقت هكذا أسماء مهنيّة وهميّة على عمل الأهالي الذين كان أغلبهم عمال أراضي، ورعاة، أو متشردين قاطنين على أطراف الحواضر الكبرى.

عملت هذه الوضعية على تغيير نمط حياة الجزائريين " بالانتقال من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد السوق في ظروف سيئة (...) فتعرضت بنية المجتمع الريفي في مدة ثلاثين سنة أي ما بين 1930 – 1954 إلى تغيير جذري، بتخفيض عدد ملاك الأراضي إلى 20 ٪ ، والرفع من عدد العمال الزراعيين الدائمين والموسميين إلى 29٪". [3] وهكذا عجّلت المهن المسندة للرجال من الأهالي من تفكيك بنية النظام الاجتماعي القائم على الأراضي .

عرفت النساء، في خضم هذا التغيير أعمالا خارج بيوتهن وخارج أراضي أهالهن، وذلك بالعمل بمقابل مالي في منازل الكولون كخادمات، أو ما كان يعرف باسم "الفاطمات" [Les Fatmas] إشارة إلى النساء الخادمات من الأهالي. كان هذا النوع من العمل قد أسهم في ظهور مقدّمات العمل الإجاري النسوي في التجربة الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية.

إن التغير في نمط الحياة الناتج عن مشروع التحديث الاقتصادي والاجتماعي الذي أنجزه الاستعمار للمعمرين، قد عمل على دحر الكيان الاقتصادي السابق، و خلق اقتصاد السوق.

فكان الاستعمار يهدف من وراء التأسيس لسوق بأجرائها، إلى "إعادة التنظيم المجتمعي، وتدمير نظام القبلي بفرض سياسة زراعية تقوم على الملكية الفردية لأراضي لم تعرف الانقسام، مما أدى إلى تفكيك الوحدات الاجتماعية التقليدية، انتقالا للاقتصاد الجديد"[4]، عاملا بذلك على توسيع القاعدة العمالية أو ما يسمى "ببلترة" [La prolétarisation] المجتمع.

عملت الجزائر بعد الاستقلال من خلال المخططات المختلفة للتنمية ،على إقامة مشروع صناعي كان الهدف الأساسي منه تحديث وتنمية البلاد، فأدى هذا الشروع إلى ظهور حركة واسعة من هجرة اليد العاملة الزراعية نحو المدن، قفزت نسبتها من "21/2٪ سنة 1966، إلى 40/6 ٪ سنة 1977"[5]، وذلك اعتبارا لما تقدمه هذه المدن من مزايا اجتماعية واقتصادية مقارنة بوضع الأرياف.

وسّعت الهجرة نحو المدن قاعدة الأجراء الذين أصبحوا في غالبيتهم عمال صناعيين، فأنتجت، كما يرى الباحث جمال غريد، ما يسمى بالعامل الشائع؛ ((وهو وجه من الأوجه الناتجة عن الاحتكاك (والمواجهة) الدائر بين الشكل الذي اتخذه التصنيع والتشكيلة الاجتماعية التي يتطور فيها. فهو العامل الذي نلاحظ حضوره القوي في ورشات المؤسسات الصناعية الكثيرة التي أنجزت في إطار المخططات التنموية.(...) و هو عادة عامل شاب. فهو – في غالب الأحيان – من أصل ريفي وفلاحي وهو مازال يحافظ على ارتباطات مع عالمه الأصلي))[6].

والملاحظ عند الباحث أن العامل الشائع له مواصفات ذكورية محضة، لأن الوجه العام للعمل النسوي بقي مرتكزا على فئة واسعة من قاعدات البيوت كواقع لتواجدهن الاجتماعي، مما يؤكد سيطرة الرجال على التجربة الإجارية.

وإذا ما أمعنا النظر في تطور العمال النشطين خلال العشرين سنة الأخيرة، وهي الفترة الممتدة من مرحلة الإحصاء للسكان والسكن لسنة **1987** إلى نظيره لسنة **2008**، أي خلال ثلاث فترات لهذا الإحصاء العام، فإننا نلاحظ الصبغة الذكورية لهذا النشاط، مجسدة في النسب المرتفعة مقارنة بنسب التشغيل النسوي للفترة نفسها، وهذا ما يوضحه الجدول(**1**) :

الجدول (1):

توزيع السكان النشطين حسب الجنس

الجنس	**1987**	**1998**	**2008**
الذكور	**٪90.78**	**٪82.93**	**٪83.24**
الإناث	**٪9.21**	**٪17.06**	**٪16.75**
المجموع	**٪100**	**٪100**	**٪100**

Source ONS : principaux résultats, R.G.P.H, 2008.

يتسم عالم الشغل بتقسيم الفضاءات نفسها في الثقافة الأبوية؛ وهذا بتصوّر المجال الخارجي عالما للذكورة، والمجال الداخلي عالما للأنوثة، تماشيا مع ما تتميز به رمزية هذه الثقافة من تباين جنوسي في تسيير الفضاءات وإدارتها.

كما أن مجرد قراءة بسيطة لتوزيع الشغل والبطالة في مناطق الحضر والأرياف، تدلنا على مدى ذكورة عالم الشغل، الذي يسجل نسبا مرتفعة للرجال في مجالي الشغل والبطالة معا، مقارنة بنظيرتها عند النساء. مما لايدع مجالا للشك في وجود صلة وثيقة بالقيم الأبوية

المعروفة بالرقابة الشديدة على مجالات العمل حسب الجنس في المناطق الريفية تحديدا، وهو ما يتبين من الجدول (2).

جدول رقم (2):

توزيع المشتغلين والبطالين حسب الجنس والمنطقة

نوع السكان	المنطقة	ذكر	٪	أنثى	٪	المجموع	٪
سكان مشتغلون	حضرية	**4244247**	**80,25**	**1044342**	19,75	5288589	61.54
	ريفية	**3003120**	**90,85**	**302534**	9,15	**3.305654**	**38.46**
المجموع		**7247367**	**84,33**	**1346.876**	**15,67**	**8.594243**	**100**
سكان بطالون	حضرية	**653238**	**74,37**	**225071**	**25,69**	**878309**	**63.89**
	ريفية	**418766**	**83,37**	**77588**	**15,63**	**496354**	**36.11**
المجموع		**1072004**	**77,98**	**302659**	22,02	**1374663**	**100**

الجزائر بالأرقام Source ONS : 2008

إن التوزيع المعتمد في الجدول، قد لفت انتباهنا الى سوق عمل مسايرة لثقافة المجتمع و قيمه المؤثرة بوضوح على مدى ذكورة المصطلحات، وما يترتب عنها من إسقاط للبطالة عن النساء اللواتي لا وجود لسوق العمل في تواجدهن الاجتماعي؛ إذ يتعيّن ((إدراج القيم الاجتماعية عند تحليل سوق العمل من أجل فهم المنطق الاجتماعي الذي يسهم في بناء وضعيات الشغل وأشكاله))[7]، ومنه فلا يقيّد العمل المهني للرجال بنفس القيود الاجتماعية للعمل النسوي، فهما في هذا الشأن متباينان.

وعليه فشروط التواجد الاجتماعي للرجال، ينحصر في حضورهم المستمر بسوق العمل، للمحافظة على صورة الرجولة المقبولة اجتماعيا، ومن ثمة فلا يشكل المستوى

التعليمي بالنسبة لليد العاملة الذكورية مثلما هي عليه عند النساء، حاجزا لوجودها في سوق العمل، حيث يعمل 9٪ من الرجال الحاصلين على مستوى تعليمي عالي، مقابل 31٪ من النساء في ذات المستوى، حسب نتائج التحقيق حول الشغل المسجلة في الجدول(3)

جدول رقم (3):

نسبة المشتغلين حسب المستوى الدراسي وحسب الجنس: [1]

المستوى الدراسي	ذكر	أنثى
دون مستوى	12.5٪	14٪
ابتدائي يعرف الكتابة والقراءة	24.6٪	12.4٪
متوسط	33.7٪	17.4٪
ثانوي	20.6٪	25.2٪
عالي	9٪	31٪

Source ONS : Enquête emploi 2008

ويتضح من هذا، مدى الضغط الذي يتعرض له الرجل من أجل تحقيق رجولته التي تقاس بمقياس القدرة على الإعالة، وما تتعرّض له المرأة من تباعد في المسافة بينها وبين المقياس نفسه .

فالرجل إذن، مطالب بإثبات رجولته من خلال العمل أساساً و بناء على ذلك، يسأل الرجل "القاعد" أي البطال، لماذا لا تعمل؟، وتسأل المرأة العاملة خارج البيت لماذا تعملين؟، هذه هي الصورة الأساسية للاختلاف في سوق العمل؛ فهو المكان "الطبيعي" للرجل، ومكان مرتبك غير ثابت بالنسبة للمرأة. وسيتضح هذا أكثر من خلال علاقة النساء بمجال العمل المأجور.

2 . علاقة النساء بالعمل المأجور:

إن علاقة النساء بالعمل ليست جديدة، فالنساء عاملات منذ الأزل، ولم تتغير علاقتهن بالعمل، لكن الجديد والمتغير هو أنماط النشاط التي أخذت مركزا اجتماعيا مغايرا، الشيء الذي جعلها نشاطات اجتماعية شبه منظورة، فالجديد إذن ليس العمل، وإنما العمل المهني والإجارة النسوية كظاهرة جديدة.

وتبدأ علاقة المرأة بالعمل عادة منذ الطفولة كعملية تدريبية وتحضيرية داخل المنزل، و هو عمل لفائدة وصالح أفراد العائلة وفق النسق الاقتصادي والظروف القهرية التي كان يعد فيها الطفل عنصرا منتجا. فكانت مشاركة البنات والنساء تطال، زيادة على عملهن المنزلي الحقول والمراعي لمساعدة رجال العائلة إذا ما لزم الأمر، إضافة إلى الأعمال التقليدية التي عرفت بها النساء كنشاطات اجتماعية واقتصادية، وهي قطاعات لم تكن عديمة الأهمية في اقتصاد ما قبل الرأسمالية.

لم تكن الأعمال المنجزة من طرف النساء داخل وخارج المجال المنزلي بمقابل مالي، على الرغم من اختلافها وتنوّعها ورغم كثافتها، ولم يتلقين عليها أجرا إلا نادرا؛ وذلك عند ظهور اقتصاد السوق الذي عرفت فيه النساء تجربة العمل بمقابل مالي مع بـدايات بيـع المنتجات التقليدية التي تتقن صنعها إلى جانب العمل في بيوت طبقة الكولون.

فالعمل المأجور النسوي ظاهرة متأخرة الوجود تاريخيا وكونياً بالمقارنة مع ظهـور العمل المأجور الخاص بالرجال، إذ يعدّ تجربة فتية عرفت انتشاراً ملفتا مع الحرب العالمية الثانية في الدول المتقدمة.

وكان ينتظر من العمل النسوي المأجور، أن يكون عاملاً حاسماً في تغير وضعية النساء بالقضاء على الفجوة القائمة بين الجنسين، استنادا على التغيرات الأولية التي لحقت

بالفضاء المنزلي والبنية العائلية وما اعتراها من علاقات جديدة. مما أعطى الانطباع بأن خروج المرأة للعمل سيعيد النظر جذريا في التقسيم الجنسي للعمل.

وكان يعتقد أيضا حصول المرأة الأجيرة على مكانة مماثلة لنظيرها الأجير، بحكم للسلطة الاقتصادية الناتجة عن تلقيها مرتب، لتصبح بموجب ذلك معيلا كامل الشرعية للعائلة، سواء بوجود أو بعدم وجود رجل معيل بها، كان زوجا، أباً، أو أخاً، وأيضا في حالة الترمل أو الطلاق.

لقد بنيت هذه الاحتمالات على أساس مؤشرات التصدّع التي مست بنية العائلة الأبويّة، كتخلّيها عن التكفل المباشر الذي كانت تأخذه على عاتقها في إعالة كل أفراد العائلة الممتدة في إطار العلاقات الاجتماعية المميزة لبنيتها .

إلا أن الإعالة النسوية لا تندرج ضمن القيمة الاجتماعية المضفاة على إعالة الرجل، ذلك لبقاء المرأة في وضع واقعي و رمزي كمساعدة معيل، وهذا راجع لصعوبة تصوّر مفهوم أنثوي للإعالة، إذ ((لا تُعدّ النساء معيلات أسر إلا إذا كنّ يعشن منفردات، أي في أسر ليس فيها شخص آخر مسؤول عنها، أو إذا لم يكن هناك ذكر بالغ قادر على الكسب في الأسرة))[8].

ومنه فإننا، نتفهم المرأة الأجيرة المطلقة أو الأرملة، المعيلة لأطفالها، إذا ما قررت ترك عملها بمجرد كبر نجلها، أو عندما يتكفل بها أحد أفراد العائلة، وعند إعادة الزواج؛ خاصة عند العاملات اليدويات، كما هو ملاحظ في المحيط الاجتماعي، وكما ستشير له الدراسات أدناه.

وترجع الإعالة للرجل بصرف النظر عن مساهمة المرأة الاقتصادية، ((لأن إسناد مسؤولية تدبير الدخل والإنفاق على الأسرة تعود إلى الرجل الذي يتحمل – بمقتضى هذا الدور – مركز الرئاسة وما يتبعه من سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الأسرية

ومصالحها، ويقوم بهذا الدور الزوج أو الأب أو من يقوم مقامه من الذكور، ولا يشترط لذلك أن يقوم الرجل بالفعل بأداء هذه المهام، فقد تنسب إعالة الأسرة إلى الابن الأكبر حتى ولو كان معالاً، وإلى الزوج حتى ولو كان ضيفاً على الأسرة، فينسب إليه هذا الدور شرفياً))[9].

وتتجلى تأثيرات المفهوم الذكوري للإعالة في النسبة المتدنية لرئيسات العوائل من النساء التي لا تتعدى 11 ٪ حسب نتائج 2008؛ للإحصاء السكني الأخير كما هو في الجدول(4).

جدول رقم (4)

بنية أرباب الأسر حسب الجنس و مكان السكن

	المدينة	الريف	المجموع
ذكور	88,3	93,4	89,0
إناث	11,7	6,6	11,0
المجموع	100	100	100

Source ONS : principaux résultats R.G.P.H, 2008

ويعزز هذه النتائج برأينا الغموض الأنثروبولوجي الذي يلف تعريف "رئيس العائلة"[10] [Chef de famille] المعتمد من قبل الديوان الوطني للإحصاء الذي يسحب هذه الإعالة على الذكور – بمقتضى إسناد الأدوار في الثقافة الأبوية –؛ لأن ((هناك من العائلات من تضع شاب غير مشتغل رئيسا عليها، في حين أنها تتوفر على رجال اكبر سنا ومشتغلون)) [11] مما يبين صعوبة تَمَثُّلْ السلطة العائلية للنساء، واستحواذ اللغة الذكورية حين التعبير عن أوضاع جديدة لم تصاغ بعد، وذلك لعدم صياغتها الابستيمولوجية في جميع العلوم؛ رغم التحولات البنيوية والتحولات الثقافية التي تجري في

الحياة العائلية وفي الفضاء المهني، وهو دليل على عدم نضجها واكتمالها بالقدر الذي يجعلها واضحة التأثير.

لا تزال النساء الأجيرات تحتل مكانة مساعد المعيل، ولا يزال عملهن المأجور مشترطا بالبرهنة على عدم ترك العمل الأساسي لهن وهو العمل المنزلي، فإنجازه شرط لمواصلة عمل آخر هو العمل المأجور.

تظهر العلاقة بالعمل المأجور أن عمل المرأة بدوام كامل خارج البيت لم يُصحب بتغيير في أدوارها داخله إلا بالقدر الراجع لعملية التفاعل؛((كترتيبات اضطرارية آنية في الأدوار بين الرجل والمرأة، الشيء الذي يدفعهما للخروج المؤقت عن الأدوار النمطية بالبيت))[21].

إن علاقة النساء بالعمل المأجور، تنطوي على العديد من المفارقات الهامة؛ فالمكانة الثانوية للإعالة الملازمة للنساء العاملات، قد تحد من سلطتهن من جهة (وهو ما ذكر بالتفصيل أعلاه)، ومن جهة أخرى، تحوز النساء العاملات على "استقلال اقتصادي" كسلطة خارجة عن السلطة المادية للرجل.(وهو الصورة الأخرى لعلاقة النساء بالعمل المأجور).

فمساهمة المرأة في الدخل المادي هو صورة لاستقلالها الاقتصادي مهما كانت درجة ونوعية هذا الاستقلال؛ ففي أدنى مستوياته يبقى رمزا لعملها خارج البيت، كما أنه ضرورة ملموسة لمساعدة الأسرة على تحمّل أعباء الحياة؛ حيث ((يتوجه دخل المرأة العاملة – بالدرجة الأولى – نحو رفاهية أسرتها))[13]، ويعتبر هذا الدخل خاصة ضمانا لمواجهة تقلبات الحياة.

كما يمثل هذا الدخل أحد المزايا الاجتماعية المضافة للنساء العاملات، خاصة من الإطارات، فهن يكتسبن بذلك صورة تختلف عن قليلات وخاصة عديمات الدخل من

النساء، كقاعدات البيوت. ونتفق إلى حد معين مع النتيجة التي توصلت إليها سعاد خوجه، باعتبار أن المرأة العاملة ((مراقبة لخصوبتها ومحققة لاستقلالها الشخصي))[14]، إذ لا يتحقق هذا إلا ضمن نوعية علاقة التفاعل التي تنسج كتجربة خصوصية بين المرأة والرجل، ولم يتسنّ هذا لكل النساء العاملات.

تشكل المساهمة المادية للنساء، إذن، أحد الرهانات الاجتماعية الناتجة عن مختلف أوجه علاقة النساء بالعمل المأجور، قد تزيد أهميتها أو تنقص، لكنها لا تخرجهن عن صورة مساعد المعيل إلا في حالات استثنائية كما تمت الإشارة إلى ذلك، وهو ما ساقته نتائج الإحصاء المتعلّقة بضعف نسبة المسؤلات عن الأسر السالفة الذكر؛ وذلك لصعوبة إدراك هذا النوع من السلطة حينما تؤول للنساء، وهي عناصر تدل على تحفظ المجتمع على تواجد نسائه بالفضاء العام.

وتظهر مؤشرات ذات التحفظ كذلك في تواجد العمل النسوي بين المد والجزر كحركة غير مستقرة، تنم عن تغيير اجتماعي يواجه تحديات؛ كقداسة مؤسسة الزواج، وعدم الاعتراف بعزوبة المرأة في الثقافة الأبوية التي ينعت فيها كل تأخر في زواج المرأة بالعنوسة، فضلا عمّا تتعرض له العازبات من ضغط، لارتباط العنوسة بالفشل الاجتماعي المقرون بالوظيفة البيولوجية اللصيقة بالنساء.

ويرجع هذا المدّ والجزر أيضا، إلى عدم ثقل مشروعية العمل المأجور النسوي بالنسبة لنظيره الذكوري. ولا يزال الوضع قائما حتى في المجتمعات التي أحرزت نساؤها في عهد الرخاء الاقتصادي، على مساحات لا يستهان بها في مجال العمل خارج البيت؛ وهذا للتراجع الذي عرفه ويعرفه العمل المأجور النسوي أثناء الأزمات الاقتصادية المختلفة، وتأثيرها المباشر عليه، إذ تظل فكرة الجيش الاحتياطي سارية المفعول، وإن كانت بمضمون

جديد لدورها في المحافظة على سوق تتوفر على اليد العاملة من الدرجة الثانية، كشكل مميز لوضع المرأة العاملة خارج البيت.

وما تطور الأشكال المختلفة للعمل، المختزلة في مفهوم "المرونة " كنظام مستحدث يعوّل عليه في بلورة الأنماط الجديدة لعمل نسوي ((تستغله الأزمات لخلق سوق عمل ثانوية))[15]؛ إلا دليل على الصعوبات المفروضة على علاقة النساء بالعمل المأجور، و كبح استقطاب النساء إلى فضائه.

هذه هي المفارقات التي تلف التجربة الغنية لعلاقة النساء بالعمل المأجور وما يميزها عن علاقه الرجال به، مما يزيد من أهمية التقرب من واقع هذه تجربة.

3 . واقع العمل النسوي المأجور:

ينحصر العمل النسوي المأجور في المراكز الحضرية الكبرى التي بقيت رمزا لهذا التواجد؛ المرفوض/ المرغوب، حيث تضع الثقافة الأبوية شروطاً مختلفة ومتنوعة له، تتجلى في كبح أعداد من النساء عن هذا النشاط ما جعله متعثر النمو، ومع ذلك، فهو الواقع الذي استطاعت من خلاله النساء الوقوف على عتبة هوية جديدة، والانتقال من حالة التهميش الى حالة الأقلية الملفتة للانتباه .

واستنطاقا للغة الأرقام المدلى بها سنة **2008** المتعلقة بالنتائج الأولية للإحصاء العام، نجد أن نسبة النساء في الجزائر تقدر بحوالي **49.4** ٪؛ ويؤكد هذا أن نصف السكان من النساء لا تعمل بشكل فعلي من اللواتي هن في سن العمل إلا نسب ضعيفة.

وتُستوضح الرؤية أكثر باعتمادنا على معطيات التطورات الإحصائية التي عرفها العمل المأجور النسوي منذ الاستقلال، كما تبيّنه الدراسات وكذا كل نتائج الديوان الوطني للإحصاء.

إن تتبع فحوى تطورات العمل المأجور الخاص بالنساء منذ الاستقلال، يجعلنا ندرك أن المعطيات الاحصائية ، تصف ظاهرة نابعة من الواقع الاجتماعي الثقافي للمجتمع التي تتواجد فيه.

فلقد قدّر العمل المهني النسوي حسب نفس النتائج الأولية بنسبة 1.81٪ إبان الإحصاء السكاني لعام 1966 والذي كان "الهدف منه هو رصد الحالة الديموغرافية والاجتماعية وظروف الجزائريين بعد الاستقلال" ولم ترتفع هذه النسبة إلا بشكل محتشم، إبان الإحصاء سكاني لسنة 1977. غير أن قراءة أخرى ترى أن هذه " النسبة المقدرة 2.5٪ هي دليل على مضاعفة العدد خلال عشرية واحدة"[16]. وبدأت هذه النسب تعرف تذبذبات حيث وصلت سنة 1988،الى 8.82 % وانخفضت سنة 1996 إلى 7.56%، وعرفت بعد ذلك ارتفاعا لا يمكن وصفه بالملفت.

ويضيف نفس المصدر أن العمل النسوي لم يسجّل نسبة تزيد عن 11٪ من المشتغلات، و 16.8٪ من بنية السكان النشطين، وحسب تعبيره –الديوان الوطني للإحصاء– فأن هذه النسبة ضعيفة مقارنتة بنسبة الرجال.

إن واقع العمل المأجور النسوي قد عرف ولا يزال يعرف تطوراً بطيئاً ، تركه غير قادر على تشكيل الثقل الاجتماعي الضروري لفرض نفسه كمشروع اجتماعي في مخططات التنموية المختلفة، وينعكس هذا الوهن المادي والمعنوي سلباً على وضع النساء العاملات، إذ يشكك في قدراتهن كفاعلات اجتماعيات من خلال العمل المأجور؛ الذي لا يزال يُدرك كاستثناء في الواقع المعاش، وفي التمثل الاجتماعي.

وعندما نتمعن في الضعف الكمي للعمل المأجور النسوي كواقع اجتماعي، نجده يتحرك ضمن القيم الرمزية للثقافة الأبوية وقدرتها على ضبط الأبعاد الفعلية

والعملية، مهما كان الخطاب الرسمي "مساندا" لخروج النساء للعمل في البعض من نصوصه وقراراته المتعلقة بعالم النساء وعملهن [17]كون هذا الخطاب فاقدا لمشروع مجتمعي صريح وشامل.

وفي هذا الصدد فإن واقع العمل المأجور النسوي في الجزائر لم يتمكن من الابتعاد كثيرا عن صورة المرأة الماكثة في البيت؛ ففي المجتمعات التي لا تُحظى نساؤها بوجود اجتماعي من خلال العمل المأجور أي المجتمعات ذات الوضعية الإجارية المعروفة بضعف القيمة الأنثروبولوجية، لا يصل العمل المأجور فيها إلى نمط يمكن الاقتداء به، وإنما القدوة أن تبقى النساء كاملات الأنوثة عندما يكنّ قاعدات البيوت كحالة مفضلة في الثقافة الأبوية.

لقد أفصحت معطيات التحقيق حول الشغل لسنة **2007** عن وضع نسوي تبقى فيه قاعدات البيوت متربعات على رأس هرمه، بنسبة تقدر بـ **72.4**٪ من مجموع النساء غير الناشطات، وهو المركز الاجتماعي الذي تنفرد به النساء دون الرجال ، وعليه فصورة قاعدات البيوت تلحق بالنساء العاملات خارج البيت، فالنساء لا تدرك إلا من واقع العائلة والفضاء المنزلي مهما كانت مكانتهن المهنية. وهو ما يفسر مواقفهن المتناقضة نحو تواجدهن في العمل، حيث تؤكد هذا الإدراك، دراسة ميدانية لعاملات يدويات تتوقع ترك مهنهن ((رغم المزايا التي يعتقدن أنهن يتمتعن بها بفضل العمل المربح، فإنهن ينوين مغادرته، و في هذا الصدد فإن هناك **55**٪ منهن قررت بصفة قاطعة أنه بعد الزواج يتوقفن عن العمل للقيام بدور واحد و ليس أثنين، و**32,8%** منهن يعبرن عن رغبتهن في البقاء لكنهن يتركن للزوج قرار التوقيف أو عدمه)). [18]

ولا تزال النساء تتخلى بشكل جزئي أو كلي عن سوق العمل، أو تكون مضطرات لذلك لمكانتهن الثانوية في الإعالة كما سلفنا الذكر، أو حينما يدخل هذا العمل في تناقض صريح مع دور الأم-الزوجة، وبعد مجيء الأطفال أو لصغر سنهم، وبين فترات الولادة أيضاً، فإعطاء الأولية للحياة العائلية جزء من واقعهن، وهو ما يفسر علاقة النساء المتزوجات بسوق العمل رغم التزايد في معدلات بقائهن فيه، حيث انتقل من 4.9٪ سنة 2000 [19] إلى 9.6٪ سنة 2007 [02] من مجموع النساء المتزوجات، ومع ذلك فهن يسجلن النسب الأدنى، مقارنة بالفئات الأخرى . وترتفع نسبة النساء العازبات إلى 12.5٪،[12] فعملهن خارج البيت لم يصل بعد، لدرجة التصادم و مكانة الأم-الزوجة، رغم أننا لا نعتقد أنه السبب الوحيد في إحجامهن عن الخروج للعمل، فالأمر يحتاج إلى أكثر من دراسة، بينما تميزت نسب المطلقات والمنفصلات بارتفاع وصل إلى30٪،[22] وهو ما يؤكد فرضية الضرورة الاقتصادية كسبب مقبول للإعالة، خاصة في حالة افتقاد المعيل.

إن تحفظات الثقافة الأبوية على تواجد النساء في الفضاء العام، دفع النساء إلى جعل نجاحهن في التعليم يحتل قلب الرهان الاجتماعي في اقتحامهن مجال العمل المأجور، حيث يحظى المستوى التعليمي المرتفع لليد العاملة النسوية بشرعية متميزة قد تضاهي تلك المتعلقة بالضرورة الاقتصادية، وهو ما استوعبته النساء لفرض تواجدهن في الفضاء العمومي والخروج للعمل في نطاقه، على وجه التحديد، مما جعل المستويات التعليمية للنساء تفوق، ولو بقدر ضئيل، معدلات الرجال وهي على التوالي 7.9٪، إلى 7.1٪ حسب نتائج 2008 للإحصاء السكاني.

ويطرح التفوّق في المستوى الدراسي للنساء، عدّة استفهامات حـول مسـتقبل العلاقة الجنوسية بين الرجال والنساء على عدد من الأصعدة، نظرا لما لعبه هـذا التفـوّق كعامل في تشغيلهن.

وعليه نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن العمل النسوي المأجور يزداد كلما زاد المستوى الدراسي للنساء ((فنظام التعليم قد لعب دورا هامـا لصـالح النسـاء العاملات))[32] وخاصة نساء الحواضر الكبرى، إذ تسنى هـذا العمـل لــ 34.8٪ مـن المتحصلات على مستوى تعليمي عالي، بينما لم يتسن هذا العمل لنظيرتهن من الأميـات إلا بنسبة 6.5٪ . كما يرد في الجدول (5)

جدول رقم (5) :

توزيع النساء المشتغلات حسب المستوى الدراسي ومكان الإقامة

المستوى الدراسي	المدن	الأرياف
دون مستوى دراسي	٪6.5	٪3.6
ابتدائي/ يعرف القراءة والكتابة	٪9.3	٪5.3
متوسط	٪10.5	٪6.5
ثانوي	٪17.5	٪9.4
عالي	٪34.8	٪20

Source ONS : Enquête emploi, 2008

إن هذا الارتباط بين المسـتويات العليـا للتعلـيم والعمـل المـأجور، بـدأ يطـل برأسه على عالم الشغل منذ بدايات تواجد النساء في الجامعات، حيث تؤكد العديد مـن

الدراسات فرضية تواجد المرأة المتحصلة على مستوى التعليم الجامعي في سوق العمل الرسمية [24] .

كل هذا يفسر أن واقع العمل المهني النسوي لا يزال ظاهرة مدينية، ومحل مفاوضات اجتماعية، وتجربة جديدة تضاف إلى تجربتهن في العمل المنزلي، فهو بذلك عامل في تحديد للهوية، وإن كانت هذه الهوية غير مكتملة، أو "هوية ملتبسة" كما تصفها الباحثة ذرية شريفاتي –مرابطين .

وما يزيد هذه الهوية تعقيدا هو القيمة المزدوجة لهذا العمل، كما جاء في نتائج التحقيق الوطني حول الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي للنساء؛ وهي" صورة العمل الايجابية عند ماكثات البيوت، سواء المنسحبات منه أو عديمات التجربة فيه، وطالبات العمل اللواتي يعيشن بطالتهن كحالة غير عادية، لكن لا تأسف المنسحبات من العمل على هذا الانسحاب، "[25]تضيف نفس النتائج. كما نجد من بينهن بعض ((خريجات الجامعة اللواتي دخلن في لعبة العمل خارج البيت انتظارا للزواج)) [26] . وهو ما يؤكد عدم اكتمال هذه الهوية والصعوبات التي تلف بنائها.

وما طغى في الأخير على واقع العمل النسوي المأجور هو تمركز العنصر النسوي فيما يسمى بالمهن الأنثوية، وربطها "بغريزة" النساء، رغم تزايدهن العددي الذي أضفى على خروجهن للفضاء العام نوع من المنظورية والاعتراف الاجتماعيين.

كما رافق صعود هذه المهن واقع آخر؛ وهو تدني قيمتها قياسا بالمهن المربحة للرجال، ويعتبر هذا تمييزا خارجيا يضاف الى واقع النساء. أما التمييز الداخلي فهو راجع للاختلاف الجنسي في ذات المهنة ((يقوم على أساس جنسنة المهام والمسارات داخل مهنة واحدة، تبدو موحدة للجنس،(...) أين تكون الترسيمات الجنوسية متواجدة ضمن بنية مناصب العمل وفي طرق تقسيم المهارات))[27]. وتصبح المهن

الأنثوية تبعا لذلك عاكسة للمكانة الاجتماعية للنساء، مما يجعل الرجال يتراجعون عن العمل فيها، أو يتبوؤن مراكز القرار بها، مما يضمن تميزهم عن النساء.

إن واقع التزايد العددي للنساء في المهن المسماة بالأنثوية، هو من ناحية عبارة عن إعادة لإنتاج اجتماعي يضع حدوداً و قواعد على تحركات النساء، و يعمل على توجيه اختياراتهن تماشياً ومنطق ما هو منتظر منهن اجتماعيا، ومنطق واقعهن كنساء ، ومن ناحية أخرى فهو تعبير عن انتقال مكانة العمل المأجور النسوي من وضعية "الأقلية المهمّشة" إلى وضعية "الأقلية المنظورة"، أخذا بعبير كاترين ماري[28].

إن التقرب من واقع العمل المأجور الخاص بالنساء، قد أسدل الضوء على دينامية هذا الواقع وسمح برصد البعض من جوانبه. ويعد هذا من وجهة نظرنا، عاملا مهما بحكم قصر مدة التجربة التاريخية للعمل المأجور النسوي في الجزائر.

خاتمة:

إن القيم الاجتماعية وما ينجر عنها من وضعيات ملموسة جعلت العمل المأجور يأخذ الصفة الذكورية،مما قوض تجربة النساء في هذا المجال، وجعلها مختلفة الحضور في الفضاء العام، وهي بذلك تواجه عقبات مادية ومعنوية خاصة بها. كما تواجه صعوبة إدراكها المعرفي كظاهرة؛ جراء الصيغ الذكورية التي تأخذها المصطلحات العلمية، مما يتطلب التمعن في هذه الخصوصيات و مراجعة مضامينها.

وتتميز علاقة النساء بالعمل المأجور بمفارقات دالة؛ فلم تتمكن الأجيرات تبوء المكانة الاجتماعية لنظرائهن من الرجال، فالقيم لا تزال تضع حاجزا على سلطة الإعالة النسوية . لكن استطاعت الأجيرات تحقيق نوع من الاستقلالية عن السلطة المادية للرجل من خلال ذات الإعالة التي تكفل لهن مواجهة تقلبات الحياة، فصارت مكانتهن بذلك تقترب/ تبتعد عن مكانة قاعدات البيوت.

وما يتجلى من واقع العمل المأجور النسوي هو صور الإرتباك و التردد، ومحاولة الإقدام؛ فالإرتباك والتردد، هو صورة الاعتراف بوهن بعده الكمي الذي أثر بشكل أو بآخر على ثقله، وتسجيله كحالة شبه هامشية منحصرة في الحواضر الكبرى لم تستطع فرض نفسها كقوة اجتماعية، وغياب مشروع اجتماعي واضح بشأنها، مما ترك جماهير من النساء تلجأ الى أنماط أخرى من العمل كالعمل غير الرسمي.

يكون واقع العمل المأجور النسوي مختزلا وسهل الإدراك لو توقف عند هذا الجزء من واقعه، لأن الإقدام ،هو الصورة الأخرى له، التي يمكن حوصلتها في إمكانية وقوف الأجيرات على بوابة هوية أخرى من خلال المستوى الدراسي الذي راهنت عليه، وما تبعه من تواجد ملفت حرك ساكن المجتمع وهو ظاهرة المهن الأنثوية رغم التمييز اللاحق بها.

إن التطورات التي يعرفها العمل المأجور، وخاصة النسوي منه تصحبها تعقيدات من نوع جديد تطرح مسائل شائكة ومتغيرة، يمكن ادراكها واستيعاب مغزاها عبر مضاعفة التحقيقات الميدانية بمنظور جنوسي، ومقارنتها بفضاءات وأشكال أخرى للعمل كالعمل غير الرسمي والعمل المنزلي، وهو ما يقدم لنا نظرة أدق للواقع الاجتماعي والتجربة الإنسانية، وهذا برأينا كفيل بإزاحة الظلال على ممارسات لم تسأل بعد.

الهوامش:

(1)الحركة : اسم يطلق على الأهالي الذين تعاملوا مع الجيش الفرنسي بصفتهم جنود إضافيين لهم زي عسكري خاص بهم ، ويتلقون مرتبا شهريا من مؤسسة الجيش

(2) urdieu, Pierre. Sayad, AdbelMalek, *le déracinent, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Paris, Ed minuit, 1980, P81.

(3) Ibid, p17.

(4) Idem, p16.

(5) Abrous, Dahbia, *l'honneur face au travail des femmes*, Paris, Ed L'Harmattan, 1989, p55.

(6) غريد، جمال الدين، "العامل الشائع، عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، إنسانيات، العدد 1، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، 1997، ص 16

(7) Maruani, Margaret. Reynaud, Emmanuel, *Sociologie de l'emploi*, Paris, 4emme édition, Ed La découverte, 2004, p106.

(8) محمد عبده موسى، أسماء، "*الأدوار المتغيرة للنساء المعيلات في المجتمع الحضري: دراسة سوسيولوجية في مدينة المنصورة*"، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة المنصورة، كلية الآداب، مصر، 2006، ص 18

(9) نفس المرجع، ص 17

(10) يعرّف الديوان الوطني للإحصاء رئيس الأسرة؛ على انه الشخص القاطن بنفس المسكن[رجل أو امرأة] تعود له بصفة عامة إدارة وقرار التصرف في الأموال، وهو من يتعرف عليه باقي أفراد المسكن على انه رئيساً للأسرة أو الذي يصرّح هو نفسه على أنه كذلك. أنظر الديوان الوطني للإحصاء النتائج العامة لسنة 2008

(11) Bourdieu, Pierre. Sayad, AdbelMalek, op-cit, p76.

(12) شارب، دليلة، " الفضاء المنزلي و العمل: الأساتذة الجامعيون و العلاقات الجنوسية" رسالة دكتوراه غير منشورة، لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران الجزائر. 2010 ص158

(13) عمر الربيعان، خالد، "المرأة السعودية العاملة و الإنفاق الأسري: دراسة على عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 33، العدد 3، جامعة الكويت، 2005، ص 588

(14) Khodja, Souad, *Nous les Algériennes*, Alger, Algérie, Ed Casbah, 2000, P9.

(15) Maruani, Margaret. Reynaud, Emmanuel, Op-cit, P5.

(16)Vendevelde, Hélène, *faut-il faire la chasse aux mythes*, In *actes des journées d'études et de réflexion sur les femmes Algériennes 3-4-5 et 6 Mai*, Oran, cahier du C.D.S.H, 1980, p5.

(17)أنظر المادة 53 من قانون الأسرة؛ 2005

(18) Cherif, Hallouma, La représentation du travail et l'image de soi chez l'ouvrière de l'électronique, thèse de doctorat d'état en psychologie sociale, Université d'Oran, Algérie, 2000 (résumé en arabe), p 51.

(19) ONS, données statistiques, N° 254, Alger, 2001.

(20)ONS, Collection statistique, N°139, 2008.

(21)Idem

(22) Idem

(23) Derras, Omar, Mobilité professionnelle et mobilité sociale en Algérie : essai d'analyse des différenciations et des inégalités sociales, thèse de doctorat d'état en sociologie du développement, université d'Oran, Algérie, 2007, p315.

(24)انظر في هذا الصدد سعاد خوجة، 1991، و عبد القادر لقجع، 1997.

(25) Cf, Rapport final, enquête nationale, Femme et intégration socio-économique, Réalisée par le CRASC pour le compte du ministère délégué de la famille et de la condition féminine, Oran, Ed CRASC, 2006.

(26) Lakjaa, Abdelkader, *Femmes universitaires faces au travail salarié officiel*, in Guerrid,Djamel (dir.), *l'université aujourd'hui,* Oran, Algérie, Ed CRASC, 1998, p 75.

(27) Lowy, Ilana, *L'emprise du genre, Masculinité, Féminité, inégalité*, Paris, Ed La Dispute, 2005, série legenredumonde, p175.

(28) Marry, Cathrine, *Les femmes ingénieurs, une révolution respectueuse*, France, Ed Belin, 2004, série perspectives sociologiques.

المراجـــع:

- شـارب، دليلـة، "الفضـاء المنزلـي و العمـل: الأسـاتذة الجـامعيون والعلاقـات الجنوسية" رسالة دكتوراه غير منشـورة، لنيـل شـهادة الـدكتوراه في علـم الاجـتماع، جامعة وهران الجزائر. 2010.

- عمر الربيعان، خالد، "المرأة السعودية العاملة والإنفـاق الأسري:دراسـة عـلى عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض"، مجلة العلوم الاجتماعيـة، المجلـد 33، العدد 3، جامعة الكويت، 2005 ، ص ص؛ 499-591.

- غريد، جمال الدين، "العامل الشـائع، عنـاصر للاقـتراب مـن الوجـه الجديـد للعامل الصناعي الجزائري"، إنسانيات، العـدد1، مركـز البحـث في الأنثروبولوجيـة الاجتماعية والثقافية ، وهران،1997، ص ص؛ 7-23

- محمد عبده موسى، أسماء، "الأدوار المتغـيرة للنسـاء المعـيلات في المجتمـع الحضري "، دراسة سوسيولوجية في مدينة المنصورة، رسالة ماجستير غـير منشـورة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة المنصورة كلية الآداب، مصر 2006.

- **Abrous, Dahbia**, *L'honneur face au travail des femmes*, Paris, Ed L'Harmattan, 1989
- **Bourdieu, Pierre. Sayad, AbdelMalek,** *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Paris, Ed minuit, 1980.
- **Cherif, Hallouma,** La représentation du travail et l'image de soi chez l'ouvrière de l'électronique, thèse de doctorat d'état en psychologie sociale, Université d'Oran, Algerie, 2000.
- **Cherifati- Merabtine, Doria**, *les travailleuses une identité dans la tourmente*, In *acte de l'atelier Femmes et développement*, *18-21 Octobre 1994*, Oran, Algérie, Ed CRASC, 1995.
- **Derras, Omar,** mobilité professionnelle et mobilité sociale en Algérie : essai d'analyse des différenciations et des inégalités sociales, thèse de doctorat d'état en sociologie du développement, université d'Oran, Algérie, 2007.
- **Khodja, Souad**, *Nous les Algériennes*, Alger, Ed Casbah, 2000.

- **Khodja, Souad,** *A comme Algériennes*, Alger, Algérie, Ed ENAL, 1991.
- **Lakdjaa, Abdelkader,** *Femmes universitaires Faces au travail Salarié officiel*, in GUERRID, Djamel (dir.), *l'université aujourd'hui*, Oran, Algérie, Ed CRASC, 1998, pp 69-78.
- **Lowy, Ilana,** *L'emprise du genre, Masculinité, Féminité, inégalité*, Paris, Ed La Dispute, 2005, série legenredumonde.
- **Maruani, Margaret. Reynaud, Emmanuel,** *Sociologie de l'emploi*, Paris, Ed La Découverte, 4ème édition, 2004.
- **Marry, Catherine,** *Les femmes ingénieurs, une révolution respectueuse*, France, Ed Belin, série perspectives sociologiques, 2004.
- **Vendevelde, Hélène,** *faut-il faire la chasse aux mythes*, In actes *des journées d'études et de réflexion sur les femmes Algériennes,* 3 - 4 - 5 et 6 Mai, Oran, cahier du C.D.S.H, 1980.
- **CRASC,** Rapport final, enquête nationale, « Femme et intégration socio-économique », Réalisée par le CRASC pour le compte du ministère délégué de la famille et de la condition féminine Ed. CRASC 2006.
- **ONS ;** Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2004/2006, N°24, 2008.
- **ONS ; Collection statistique**, Série statistique sociale, N° 139, Enquête « emploi auprès des ménages 2007», Alger, Juin 2008.
- **ONS ;** Données statistiques, N°254, 2001.
- **ONS ;** Données statistiques, N°330, 2001.
- **ONS ;** L'Algérie en quelques chiffres, N°38, 2008.
- **ONS ;** résultats provisoires R.G.P.H, 2008.
- Code de la famille 2005.